

حقوق بنها تنظم مؤتمرها الثالث عشر عن «الجوانب القانونية والاقتصادية للشمول المالي»



شهد الدكتور/ علاء عبدالحليم - محافظ القليوبية والدكتور/ حسين المغربي - القائم بأعمال رئيس جامعة بنها والدكتور/ محمد منصور - القائم بأعمال عميد كلية الحقوق ببنها افتتاح أعمال المؤتمر العلمي الثالث عشر للكلية والذي يقام تحت عنوان «الجوانب القانونية والاقتصادية للشمول المالي» وذلك

بحضور المستشار/ عدلى حسين - محافظ القليوبية الاسبق ووكلاء الكلية وأعضاء هيئة التدريس وعدد من المستشارين والهيئات القضائية.

وفى كلمته أكد محافظ القليوبية علي سعادته البالغة للمشاركة في هذا المؤتمر الهام لمناقشة الشمول المالي والذي يعني أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم كالمعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة.

وأضاف المحافظ أن القيادة السياسية تهتم إهتماماً بالغاً بتطوير هذا المجال وبدأت تخطو خطوات جادة نحو تحديث الأنظمة المالية في كل تعاملاتها مشيراً أن المحافظة قامت بتطبيق منظومة التعاملات الإلكترونية من خلال ميكنة جميع إدارات الديوان العام وتطوير جميع المراكز التكنولوجية بالتنسيق مع وزارة التخطيط وتفعيل منظومة الشباك الواحد مؤكداً إلى ضرورة وجود رقابة كاملة على منظومة الشمول المالي ومحاربة الكيانات غير الشرعية التي ترعي الإرهاب حتي لا يعود نتائج الشمول المالي بالسلب على المجتمع المصري.

وأكد الدكتور/ المغربي علي أهمية إقامة مثل هذه المؤتمرات المتميزة التي تهتم بإحتياجات المجتمع المحيط مشيراً إلى أن قضية الشمول المالي من الموضوعات التي

تناسب خدمة المجتمع وتتماشى مع سياسية الدولة مؤكداً أن المؤتمر يناقش خلال جلساته العلمية ٣٧ بحثاً وورقة عمل بالمؤتمر.

وأضاف أن جامعة بنها من الجامعات الرائدة في تطبيق الشمول المالي والذي من اهدافه مكافحة الارهاب والقضاء علي مصادر تمويله والقضاء علي التهرب الضريبي ومساعدة المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، مطالباً بإقامة عدد من الدورات وورش العمل للتعريف بأهمية الشمول المالي وطرق تطبيقه وفوائد استخدامه.

كما طالب المغربي مناقشة عدد من الموضوعات على هامش المؤتمر والتي لها اولوية خاصة ومنها استكمال الهياكل الاكاديمية والإدارية بالأقسام وتحديث المناهج و طرق التدريس وتحديث طرق التقويم والاختبارات الإلكترونية ، وأشاد سيادته بإفتتاح برنامج تعليمي باللغة الإنجليزية بكلية الحقوق وطالب باستكمال برنامج اللغة الفرنسية والذي سيساعد علي زيادة التواصل مع الدول الإفريقية مما يساهم في دعم التقارب المصري الإفريقي.

من جانبه قال الدكتور/ محمد منصور - القائم بعمل عميد الكلية أن المؤتمر يناقش عدد من المحاور منها الشمول المالي ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر والشمول المالي وتحقيق التنمية المستدامة وأثره على المعاملات المالية وكذلك الشمول المالي والاقتصاد القومي.

كما يناقش المؤتمر أيضاً محاور الشمول المالي وحماية المستهلك والشمول المالي ودوره في مكافحة تمويل الإرهاب وكذلك الشمول المالي ودوره في تحقيق التكافل الإجتماعي وانعكاسات الشمول المالي على النظام الضريبي والجزور التاريخية والفلسفية لفكرة الشمول المالي.